

DOI: 10.54240/2318-012-001-016

النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس (1705-1782م)

Algerian economic influence in the province of Tunisia
(1705-1782)

اسم ولقب المؤلف المرسل: يوسف مالكي- Malki Youcef صص318-338

الدرجة والعنوان المهني: طالب دكتوراه- وباحث في مختبر تاريخ الجزائر- جامعة وهران1-
الجزائر/البريد الإلكتروني: malki.youcef@edu.univ-oran1.dz

اسم ولقب المؤلف الثاني: حميد آيت حبوش

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ- جامعة وهران1- الجزائر.

البريد الإلكتروني: hamidaithabouche@yahoo.fr

تاريخ استقبال المقال: 2021/12/01 تاريخ المراجعة: 2022/01/05 تاريخ القبول: 2022/03/01

الملخص: يُعد موضوع العلاقات المغاربية في العهد العثماني أحد أهم المواضيع التاريخية التي تحظى باهتمام واسع من طرف المؤرخين والباحثين، إلا أن جل اهتماماتهم تصب في الشق السياسي والعسكري أكثر من غيرها، فلهذه الأخيرة انعكاسات واضحة على مختلف مجالات العلاقات الأخرى خاصة الاقتصادية منها. وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا لتاريخ العلاقات الجزائرية التونسية في العهد العثماني؛ إذ وجدنا فيه حكام الجزائر قد دأبوا على التدخل في الشؤون الداخلية للإيالة التونسية؛ حيث كان هم من يعزل الحكام ويعينون من يضمن لهم خدمة مصالحهم، وهو ذات الأمر الذي أعطى لهم نفوذا كبيرا في داخل الأراضي التونسية.

لم يكن النفوذ الجزائري في إيالة تونس مقتصرًا على الجانب السياسي فقط بل تعداه إلى الميدان الاقتصادي، وهذا ما يظهر لنا جليًا في أسواق الإيالة التونسية وذلك من خلال ممارسات التجار والوكلاء الجزائريين هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد حكام الجزائر يسارعون دائمًا إلى استغلال الأوضاع السياسية الداخلية في الإيالة التونسية واللجوء المتكرر لباياتها إلى الجزائر طلبًا للمساعدة ضد بعضهم البعض، وهذا كله لتحقيق مكاسب

مادية يملؤون بها خزينة الدولة أو التقليل من نفقاتها، هذا فضلا عن كل الإحسانات والهدايا التي كان بايات الإيالة التونسية يغدقونها على الموظفين والمبعوثين الجزائريين وحتى بعض الشخصيات الدينية والقبلية كسبا لودهم وتأييدهم عند الضرورة. لم يكن حكام تونس يتوقعون أن هذه الهدايا والإحسانات سرعان ما ستصبح مع مرور الزمن ضريبة سنوية تدر دخلاً ثابتاً ودائماً لخزينة الإيالة الجزائرية. الكلمات المفتاحية: إيالة الجزائر، إيالة تونس، النفوذ الاقتصادي، الحملات العسكرية، المعاهدات، الوكلاء، التجار، الأسواق، الهدايا، التعويضات.

Abstract: *The issue of Maghreb relations in the Ottoman era is one of the most important historical topics of wide interest by historians and researchers, but most of their interests fall into the political and military aspect more than others, as the latter has clear repercussions on various other fields of relations, especially the economic ones. This is what we have seen through our study of the history of Algerian-Tunisian relations in the Ottoman era; As we found in it the rulers of Algeria have been interfering in the internal affairs of the Tunisian regency, as they were the ones who dismissed the rulers and appointed those who guarantee them to serve their interests, which is the same thing that gave them great influence inside the Tunisian territory.*

The Algerian influence in the province of Tunisia was not limited to the political aspect only, but also extended to the economic field. The interior in the Tunisian province and Bayat's repeated asylum to Algeria to seek help against each other, and all this is to achieve material gains with which they fill the state's treasury or reduce its expenses, in addition to all the benevolence and gifts that Bayat of the Tunisian province used to bestow on Algerian officials and envoys and even some religious and tribal figures Loyalty and support when necessary.

The rulers of Tunisia did not expect that these gifts and favors would soon become, with the passage of time, an annual tax that would generate a steady and permanent income for the treasury of the Algerian province.

Keywords: State of Algeria, state of Tunis, economic influence, military campaigns, treaties, agents, merchants, markets, gifts, compensations.

المقدمة: لعله من البديهي أن الدارس والمتفحص في تاريخ العلاقات المغاربية في العهد العثماني عامة والعلاقات التي ربطت الإيالتين الجزائرية والتونسية على وجه الخصوص، لاحظ ذلك التباين الذي كان حاصلًا في تلك العلاقات خاصة ما يتعلق بالعلاقات

السياسية والتي تميزت في إطارها العام بالتأرجح بين الودية والعدائية الأمر الذي من شأنه التأثير على مجالات العلاقات الأخرى خاصة الاقتصادية منها، والتي كان فيها حكام الجزائر يسارعون لاستغلال أي فرصة تلوح في الأفق لتحقيق مكاسب مادية يملؤون بها خزينة الدولة أو يقللون بها مصاريفها وهو ما تجلى من خلال الهدايا والإحسانات التي كان يمنحها البايات التونسيين لموظفي الإيالة الجزائرية ومبعوثيها ولكثير من الشخصيات الدينية والقبلية الأخرى، هذا فضلا عن كل ما كانت تناله الجزائر من أموال وغنائم وتعويضات وضرائب تلتزم بها تونس لها مقابل المساعدات التي كانوا يسدون بها للبايات التونسيين في سبيل استعادة عرشهم أو انتزاعه من صاحبه.

لم يكن النفوذ الجزائري مقتصرًا على الحكام التونسيين وخضوعهم لمطالب الدايات الجزائريين فحسب بل تعداه إلى أسواق الإيالة التونسية، وهو ما تجلى في ممارسات الوكلاء التجاريين الجزائريين وحتى تجار هذه الأخيرة وذلك من خلال إغراق الأسواق التونسية بالمنتجات الجزائرية والتي كانت تونس لا تخلو منها وكذا إجبار التونسيين على بيع السلع الجزائرية قبل نظيرتها التونسية وبطرق وأسعار محددة من قبل حكام الجزائر. وهو ما سنقوم بمعالجته في هذا المقال الذي نهدف فيه إلى إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن حجم النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس وعلى هذا الأساس جاء عنوان مقالنا: "النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس (1705-1782م)", مثيرين حوله التساؤل التالي: فيما تمثلت مظاهر النفوذ الاقتصادي الجزائري في تونس، وما هي الظروف المساهمة فيه؟ وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التاريخي.

1 - استغلال الجزائر للأوضاع السياسية في إيالة تونس لتحقيق مكاسب مادية:

1-1- الضرائب والتعويضات الحربية: بعد تمكن حكام الجزائر من إنهاء حكم الأسرة المرادية في تونس، وتنصيب إبراهيم الشريف حاكما عليها، هذا الأخير الذي تسببت سياسته الداخلية في سخط الرعية عليه، فضلا عن عدم تقبل الدايات الجزائري لتصله من الالتزامات التي تعهد بها للجزائر، وهذه الظروف والأسباب مجتمعة أدت إلى إزاحته من عرش تونس، وفراره لاحقا إلى الجزائر.

ظهر فراغ في العرش التونسي الأمر الذي جعل أعضاء الديوان يتفقون على إعلان كاهية إبراهيم الشريف حسين بن علي في 15 جويلية 1705م بايا على تونس¹، لتنتقل بذلك مرحلة جديدة في علاقات الإيالتين كانت بدايتها دخول الطرفين في مفاوضات بهدف التوصل لحل يوقف الحرب²؛ بحيث يضمن هذا الحل مصالح كل طرف وذلك رغم التناقض الكبير في مطالب الطرفين، فالتونسيون كانوا يرغبون بشدة في التخلص من هيمنة الداوي الجزائري على بلادهم خاصة فيما يتعلق بدفع الضريبة السنوية والاكتفاء بتقديم مبالغ مالية قدرها 200.000 بياستر³، وهدايا أخرى كتعويضات عن تكاليف الحملة التي قاموا بها مساعدة لهم للتخلص من إبراهيم الشريف وذلك حقنا للدماء⁴. في حين أن الجزائريين كانوا متمسكين بنفوذهم في إيالة تونس ويرفضون التفريط في المكاسب السياسية والمادية في صورة الضرائب السنوية، هذه الأخيرة التي كانت تعد بالنسبة لهم من أهم المصادر الاقتصادية لموارد الخزينة الجزائرية، وهو ما جعل الداوي الجزائري مصطفى يعمل على استدعاء الباي التونسي الحسين بن علي رفقة داوي تونس للقدوم إليه لتسلم قفطاني التولية، واشترط الداوي مصطفى القبول بذلك قبل أي اتفاق آخر⁵، باعتباره أنه أصبح سيد البلاد ومن الواجب عليه أن يأتي إليه لتقديم فروض الطاعة والخضوع⁶.

تيقن الداوي أن الباي التونسي سيرفض طلبه فاستدرك الأمر فأرسل في 29 جويلية مبعوثون جزائريون إلى تونس محملين من قبله بقفطانين أحدهما للباي وآخر للداوي، وأمرهما بتقديم 500.000 بياستر تعويضا له عن مصاريف الحرب، كما أمرهما بتخصيص ميناء غار الملح لإركاب الجند الجزائري منه إلى الجزائر⁷، إلا أن هذه المطالب جوهرت بالفرض خاصة فيما يتعلق باستلام القفطانين وتقديم فروض الطاعة لداوي الجزائر بحجة أن كلا الإيالتين تابعتان للسلطان العثماني⁸.

أمام تعنت هذا وتعسف ذلك، اندلعت الحرب مجددا بين الطرفين انتهت بهزيمة الداوي مصطفى عشي الذي قفل عائدا إلى الجزائر تاركا خلفه عددا كبيرا من جنده بين قتيل وأسير فضلا عن خسارة عتاده الحربي وكل ما غنمه طوال هذه الحملة، جار بذلك على نفسه غضب وسخط رجال الديوان الناقلين عليه بسبب تضييعه لتونس، فقام بقتله خنقا وتولية الداوي حسين خوجة خلفا له⁹. بعد تولي الداوي حسين خوجة السلطة في

الجزائر مباشرة أطلق سراح ابراهيم الشريف ووعده بتقديم المساعدة له ليعود إلى عرش تونس مشروطا عليه في سبيل تحقيق ذلك جملة من الشروط في مقدمتها دفع مبلغ 200 ألف بباستر بعد استرداد الملك في تونس، بالإضافة إلى الموافقة بدفع ضريبة سنوية، وللحيلولة دون نقض إبراهيم الشريف لهذا الاتفاق اشترط الداوي حسين خوجة عليه إبقاء أسرته في الجزائر لضمان الوفاء بما التزم به له¹⁰ في شن هذه الحملة على تونس مستغلا في ذلك الاضطرابات السياسية الحاصلة فيها على اعتبار أن الحسين بن علي لم يستقر جيدا في حكمه، إلا أن هذا الأخير استطاع القضاء على إبراهيم الشريف فور دخوله إلى تونس وقتله بسهولة¹¹. في ظل هذا الجو المحقق بين الإيالتين وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام حتمية التدخل لوضع حد لهذا النزاع وإجبار الطرفين على التعايش في سلم، فامتثل الحاكمين لأوامر السلطان العثماني¹²، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في علاقات البلدين طابعها السلم الحذر والمقرون بشرط دفع الإتاوة المفروضة على التونسيين في معاهدة 1705م. بعد أن انتهت الأزمة بين البلدين انصرف الحاكمين كل إلى شأنه وكل واحد يراقب الوضع في البلد الآخر، ويتحين أي فرصة لاستغلال الوضع لصالح بلده، وفي سنة 1727م ثار علي باشا على عمه الحسين بن علي وقد استمرت هذه الثورة قرابة 18 شهر، وانتهت بهزيمة علي باشا وفراره إلى الجزائر. أمام هذا الوضع وجد الداوي الجزائري نفسه أمام فرصة جديدة لتحقيق مكاسب مالية مهمة؛ حيث أنه وبعد التيقن من لجوء علي باشا إلى الجزائر راسله الباي حسين بن علي وأخبره عن ما تسبب فيه ابن أخيه من مشاكل، وطلب منه أن يلقي القبض عليه ويسجنه في الجزائر مقابل التعهد له بدفع مبلغا ماليا قدره 50000 بباستر سنويا¹³، فوافق الداوي الجزائري على ذلك، ليداوم الباي التونسي على تأديته ما تعهد به للخزينة الجزائرية سنويا، المهم أن يبقى علي باشا في الأسر¹⁴.

استمر الحسين بن علي في ذلك إلى غاية سنة 1735م والتي امتنع فيها الباي التونسي عن دفع الضريبة بحجة أن الداوي الذي تم معه الاتفاق قد مات، وحل مكانه داي جديد هو إبراهيم باشا، مما أدى بهذا الأخير إلى تشديد اللهجة معه من أجل الالتزام بما تم الاتفاق عليه هو والداوي السابق، إلا أن الباي التونسي لم يعر أي اهتمام لتلك التهديدات¹⁵، وفي هذه الأوقات جهد علي باشا في محاولاته لاستمالة الداوي الجزائري من

أجل تقديم الدعم العسكري له ومساعدته على الإطاحة بعمه الحسين بن علي واعتلاء سدة الحكم في تونس¹⁶، ولإقناع داي الجزائر بذلك قام علي باشا بتقديم جملة من الضمانات تمثلت في النقاط التالية:

- بإمكان الجيش الجزائري التراجع في حالة الهزيمة، وإعادة علي باشا للأسر مجددا.
 - تعهد أيضا أن يدفع خلال كل مرحلة من مراحل الحرب مبلغا ماليا قدره 1000 بياستر¹⁷ بداية من مكان انطلاق الحملة إلى غاية وصول الجيش إلى تونس.
 - يُسمح للجيش الجزائري بالاستيلاء على جميع الغنائم التي ستغنم في هذه الحرب.
- أسألت هذه التنازلات التي قدمها علي باشا لعاب حكام الجزائر والذين اعتبروا أن حملتهم على تونس صفقة مربحة وذات فائدة لبلدهم، وسواء انتصر علي باشا أو انهزم فستكون الجزائر هي المستفيد الأكبر وستتملى خزينتها بالمال. نجح علي باشا في مساعه هذا بعد المحاولات المتكررة وهذا بفضل مساندة باي قسنطينة حسين بوكمية مستغلا في ذلك تأزم العلاقات بين البلدين¹⁸.

تناهى إلى أسمع رجال الديوان خبر شروع الداوي الجزائري في حملته على تونس، فسارع الباي حسين بن علي إلى استدراك الخطأ الذي وقع فيه، وسعى جاهدا لعقد الصلح من جديد لكنه فشل¹⁹، فبعد أن قام الباي التونسي بإرسال مستشاره إلى داي الجزائر والذي كلفه بدفع مبلغا رمزيا من المال كعربون على الرغبة في تهدئة الأوضاع المتوترة، في انتظار حل المشكل المالي مع إيالة الجزائر²⁰، إلا أن رجال الديوان حالوا بينه وبين وصوله إلى الداوي مما أدى إلى فشل المهمة²¹. لم يجد الحسين بن علي باي تونس حلا سوى الاتصال بالسلطان العثماني محمود الأول (1730-1754م)²²، وإخباره بضرورة التدخل الفوري ووضع حد للاعتداء الجزائري. استجاب السلطان العثماني فبعث نائبا عنه وأمره بعقد الصلح بين الإيالتين وتحذير إبراهيم خوجة داي الجزائر من مغبة هذا التحرش، إلا أنه وما أن وصل ممثل السلطان إلى قسنطينة حتى قبض عليه وقتله، تكتم الجميع على خبر مقتل هذا الأخير²³. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن المحرك الرئيسي الذي يقف وراء سياسة حكام الجزائر اتجاه الأزمات والمشاكل التي شهدتها إيالة التونسية هو دائما المال والنفوذ.

أمام هذه التطورات الخطيرة في ميدان الأحداث، اندلعت الحرب بين الطرفين وانقسمت على إثرها البلاد التونسية إلى قسمين، قسم موالي للحسين بن علي وقسم آخر مال إلى علي باشا وهي ما يصطلح في التاريخ التونسي الحديث بالأزمة الباشية الحسينية، والتي انتهت بهزيمة الحسين بن علي ومقتله لاحقا وفرار أبنائه إلى الجزائر²⁴.

لم يغادر الجيش الجزائري تونس إلا بعد إجبار الباي الجديد علي باشا على إبرام اتفاق، نوجز ذكر بنوده في النقاط التالية:

- تعهد علي باشا بدفع ضريبة سنوية قدرها خمسين ألف بياستر²⁵.
- التنازل للجيش الجزائري على كل غنائم هذه الحرب.
- تقديم حوالي خمس وثلاثين صندوقا من النقود الفضية كهدايا للباي بوكمية والخزناجي إبراهيم قائد الجيش.

- إرسال هدايا ثمينة للداي إبراهيم خوجة²⁶.
- التزام علي باشا بدفع كل المستحقات من القمح للجيش بكل رتبه كلما احتاجوا لذلك²⁷.

باعثناء علي باشا سدة الحكم في تونس عادت العلاقة بين البلدين إلى الصفاء مادام هذا الأخير مستمرا في الوفاء بالتزاماته نحو حكام الجزائر أصحاب الفضل فيما آلت إليه الأمور في تونس مع أنه لم يكن في دخيلته راضيا بوضعه؛ إذ يرى نفسه شبه ملك حيث أن داي الجزائر هو من كان يحكم البلاد التونسية على الحقيقة²⁸. وبمرور الوقت بدأت علاقات الإيالتين تتخذ منحى خطيرا؛ حيث قرر علي باشا التنصل من عهده للجزائر فقام بالتوقف عن دفع الالتزام المالي وكان ذلك سنة 1745م²⁹.

لم يبق داي الجزائر مكتوف الأيدي إزاء ما أقدم عليه الباي علي باشا؛ حيث سير إليه جيشا كبيرا لتأديبه إلا أن هذه الحملة توقفت على أعتاب مدينة الكاف³⁰، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تمكن علي باشا من اقناع قائد الحملة بالتراجع وفك الحصار مقابل وعدهم بدفع أموال طائلة لهم؛ فارتدت الحملة من فورها³¹. ونجد أيضا صورة أخرى من صور هروع بايات تونس إلى طلب دعم ومساندة الجزائر للانقلاب على حكامهم ونرى دايات الجزائر يستغلون الموقف أحسن استغلال لتحقيق مكاسب مالية جديدة، وهو ما حدث مع يونس باي الذي لجأ إلى الجزائر طلبا للبعون بعد أن تنازع على العرش مع أبيه علي باشا

وإخوته سنة 1752م³²؛ فألج على داي الجزائر للقيام بحملة عسكرية على تونس يزيح بها والده علي باشا من كرسي الحكم ويحل هو مكانه مقابل التعهد بتقديم امتيازات للجزائر والاعتراف بخضوعه لهم، إلا أن الداوي بوصب فضل مساندة أبناء الحسين بحجة أنهم أصحاب الأسبقية في هذا الشأن³³، الذين من حسن حظهم أن طلبهم هذا تزامن وتعت علي باشا ورفضه دفع الضريبة السنوية وبذلك اجتمعت الأسباب المقنعة للقضاء على علي باشا وإخضاع تونس للجزائر مجددا³⁴، وعلى هذا الأساس أرسل الداوي الجزائري جيشا من أجل رد العرش لأبناء الحسين وكان ذلك سنة 1755م³⁵. كُلت هذه الحملة بالنجاح وتم فيها ألقاء القبض على علي باشا وإعدامه في 25 سبتمبر 1756م³⁶.

لم يضع مقتل علي باشا وتولي محمد بن الحسين لعرش تونس حدا لكل التجاوزات التي قام بها أتراك تونس المتمردين على الحكم، وما زاد الطين بلة هو اختلاف الباي حسين قائد حملة وباي تونس الجديد حول مسألتي الغنائم وتدمره من إسراف الجزائريين في اضطهاد التونسيين واستنكر نهيم للأموال واستباحتهم لحرم القصر. وعلى هذا الأساس انقلبت الأمور إلى مناقشات خطيرة كادت تتحول إلى قتال³⁷، ونتيجة لتلك المشادات الكلامية بين الباي محمد والباي حسان، ضرب هذا الأخير حصار على مدينة تونس لتأديب محمد بن الحسين وإجباره على توقيع تعهدات يجب أن يفى بها للجزائر مما اضطر الباي محمد إلى طلب النجدة من أخيه المعسكر بمدينة صيفاقس³⁸ الذي لبي طلبه، واستطاع وضع حد لتمرد الجند الأتراك، كما أجبر حسان باي قسنطينة على الانسحاب والعودة إلى الحدود مقابل دفع مبالغ مالية جمعت له من تبرعات سكان المدن التي لم تمسها الحرب.

عاد محمد بن الحسين بن علي إلى العرش وهو يعلم أنه سيبقى تابعا للجزائر، ينفذ أوامر داياتها ويؤدي الضريبة السنوية لخزينتهم³⁹، والجدير بالذكر هنا هو أن باي تونس الجديد بعث إلى الداوي بوصب هدايا ثمينة تعبيرا عن امتنانه له على المساعدة في استرجاع عرش أبيه⁴⁰، لكنه لم يدر أن مبادرته الحسنة هذه سرعان ما ستصبح عبئا ثقيلا عليه؛ حيث تم إضافتها إلى جملة الالتزامات المفروضة عليه مقابل ما قدمه داي الجزائر له في سبيل عودته إلى عرش أبيه الحسين بن علي.

كما صيغت تلك الشروط والالتزامات على النحو الآتي:

- إقرار تونس بتبعيةها للجزائر ولا يقدم باياتها على فعل أمر ما إلا بموافقة داي الجزائر.
- تقديم تعويضات على كل مصاريف وخسائر الحملة التي بفضلها استرجع بها محمد بن الحسين عرش أبيه.
- تأدية الضريبة السنوية إلى الخزينة الجزائرية والتي تتراوح بين 150 إلى 200 ألف ليرة تتمثل في القمح، الشعير، الفول، الزيت وبعض منتجاتها المحلية وأي خلل أو تغيير يعرضها للزيادة⁴¹.
- تخصيص مبلغ مالي قدره 30000 ريال يدفع سنويا لباي قسنطينة.
- معاملة وكيلي الجزائر وقسنطينة بالاحترام شأنهم في ذلك شأن السفراء الأوروبيين⁴².
- تُشحن عدة براميل من الزيت لإنارة الثكنات العسكرية في الجزائر.
- تقديم شحنة سنوية تتكون من ألبسة من نوع البرانس وكميات معتبرة من الصوف الجيد، قطع حريرية مطرزة بالذهب الخالص، قارورات من عطر الورد الخاصة بالداي، وبأكبر ضباط الجيش⁴³.
- عندما يصل أحد مراكب الجزائر إلى ميناء تونس فإن قائد المركب هو الذي يتولى قيادة الميناء طوال المدة التي يقيمها هناك.
- الالتزام بعدم إعادة بناء ما هدم من تحصينات في الحدود التونسية⁴⁴، وتدمير كل الحصون في الكاف التي تفصل بين الجزائر وتونس⁴⁵.
- ولإعطاء صورة واضحة لحجم الغنائم التي استفادت منها الجزائر في حملتها على تونس سنة 1756م، هو ما ذكره المؤرخ التونسي محمد الصغير بأن قيمة الغنائم كانت كبيرة لذلك شحنت في ثلاثة مراكب⁴⁶. وحتى بعد وفاة محمد بن الحسين في 1172هـ/1759م⁴⁷، وتولي علي بن الحسين العرش خلفا لأخيه استمرّ الوضع مثل ما كان عليه سابقا⁴⁸ مع الجزائر خاصة في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها بين الإيالتين كدفع الضرائب، واستكمال ما بقي من تكاليف الحملة الجزائرية على بلاده سنة 1756م، وما جعلهم يتحاشون التقصير في التزاماتهم نحو الجزائر هو قطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه استغلال ذلك التقصير في طلب الدعم الجزائري لشن حملة عسكرية قد يؤدي بعرضهم إلى الزوال. وربما يكون هذا

هو السبب الرئيسي الذي جعل التونسيين يتغاضون عن كل تلك التجاوزات التي كان يقوم بها الجزائريون في تونس.

لم يتوقف النفوذ الجزائري في إيالة تونس عند حد إلزامهم بدفع الضريبة السنوية، بل تعداه إلى استغلال التغيرات السياسية وإن كانت طفيفة في رفع قيمة الضرائب وحتى تسريع الوفاء بها، وهذا ما لمسناه في طلب الداوي بوصبع في شهر أفريل 1759م من الباي علي وهو أن يدفع له 150000 سكوين⁴⁹، مستغلا في ذلك قيام ثورة إسماعيل بن يونس هذا ما جعله يعجل في دفع تكاليف الحملة، فنجده في سنة مارس 1173هـ/1760م بعث إليه الداوي علي بواسطة مبعوث هذا الأخير وهو مسعود بن زكري مبلغ قدره 33000 ريال وبعث إلى باي قسنطينة أحمد القلي⁵⁰ 11.000 ريال⁵¹ بواسطة المبعوث نفسه، ثم أرسل إلى الباي أيضا 5375 ريالا عن طريق الحاج حسين بوشارب شاوش قسنطينة⁵²، ونجد مثل ذلك أيضا في سنة 1764م؛ إذ أنه وبعد فشل إسماعيل بن يونس في الاستيلاء على العرش في تونس ولجوئه إلى الجزائر أُلقي عليه القبض و سُجن في قسنطينة، بقي الباي التونسي قلقا خاصة بعد أن حل المبعوث الجزائري بتونس لتهنئته بتولي العرش والبحث معه في المقابل الذي يجب أن يدفعه مقابل الإبقاء على خصمه سجيناً في قسنطينة، وطلب منه تقديم مبلغ 100.000 بياستر⁵³. وبالرغم من إقدام الداوي الجزائري على إطلاق سراح إسماعيل بن يونس في أواخر 1764م والإحسان له، إلا أن ذلك لم يؤدي بعلاقات الإيالتين إلى القطيعة لأن الباي علي كان يقدر جيدا عواقب ذلك وكذلك لأن حكام الجزائر كان من مصلحتهم ألا تسوء العلاقات مع تونس، وأن لا تتدهور مما قد يحرمهم من الضريبة التي كانت تصلهم بانتظام من الباي علي⁵⁴. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التونسيين لم يستطيعوا دفع تعويضات تكاليف الحملة إلى غاية 26 أفريل 1769م؛ حيث أن علي باي تمكن من سدادها نهائيا؛ ففي تذكرة من باي قسنطينة أحمد القلي (1756 - 1771م) إلى باي تونس تفيد بأن باي قسنطينة استلم على دفعات من خدام الباي في تونس مبلغ 246780 ريال اخرج من قسنطينة، وذلك بمجموع مصروف المحلة المنصورة لما توجهت إلى تونس سنة الدوشمان من ثمن البشماط، الدهان، الزيت، الإبل، الفراسات، والمكاحل⁵⁵.

2-1 هدايا البايات التونسيين وإحساناتهم للجزائريين: لم تكن الضرائب السنوية هي الأمر الوحيد الذي يجسد هيمنة الجزائر على تونس، بل حتى الهدايا والإحسانات التي كان بايات تونس يغدقونها على الجزائريين من حكام وولادة، وموظفين، ووكلاء، ومبعوثين... وغيرهم، كانت هي الأخرى توضح لنا حجم وعمق النفوذ الجزائري في إيالة تونس، وهو ما نلتمسه من خلال حجم تلك الهدايا وقيمة الإحسانات وتنوعها، حيث بعثت تونس للجزائر في شوال 1170هـ/ 1757م هدية تكونت من برانس وطرايش و90 دزينة⁵⁶ شواشي وسروج بلغت قيمتها الإجمالية 4263 ريالا⁵⁷، وهدية أخرى أرسلتها في شهر شوال 1171هـ/ 1758م ومقدارها 4399.10 ريالا تتألف من: سفاسر⁵⁸ وشواشي وأحزمة وسروج وصنادق... الخ⁵⁹، وهدية أخرى سنة 1172هـ/ 1759م قيمتها 9645 سلطاني⁶⁰، كما نال باي قسنطينة أيضا نصيبه من الهدايا في عهد الداوي محمد، فقد بلغ قيمة هدية باي قسنطينة لسنة 1170هـ/ 1757م ما مقداره 2819 ريالا، تكونت من: 19 دزينة شواشي و12 سفاسريا وسرج، وزوج محازم و9 برانس حرير... الخ⁶¹، وقدم لمبعوثي الداوي سنة 1758م ما مقداره 4000 ريال. لم تقتصر تلك الهدايا على الداوي والشخصيات القريبة منه فقط، بل تعدتهم إلى عدة شخصيات دينية وقبلية وحتى إنها لم تكن تقتصر على مناطق الشرق الجزائري فحسب بل شملت مختلف المناطق الجزائرية حتى البعيدة منها⁶²؛ فنذكر على سبيل المثال لا الحصر تلك الهدايا والإحسانات التي حصلت عليها شخصيات جزائرية سنة 1757م؛ فقد حصل محمد بن نعمون كاتب باي قسنطينة على 1000 ريال، ومبلغ 275 ريال قسمة بالتساوي على 11 نفرا من خدامه، ومبلغ 150 ريال إحسان لسيارة باي قسنطينة وهم شعبان بن الرئيس، وعماد بن القضا، ومبارك القريري وأخذ كل منهم 50 ريال⁶³، إضافة لبعض الإحسانات التي حصلت عليها شخصيات جزائرية في سنة 1171هـ/ 1759م، مثل الإحسانات التي كانت من نصيب محمد بن طيبة كاتب باي قسنطينة وتسعة من مرافقيه الذين قدموا إلى تونس معه، وقدرها 100 ريال قسمت بينهم بالتساوي حيث نال كل واحد منهم 10 ريات⁶⁴.

لم يتوقف تواتر الإحسانات والهدايا التي كان يغدقها الحكام التونسيين على الجزائريين بوفاة الباي التونسي محمد بن الحسين الخاضع لحكام الجزائر ولا بتولي أخيه علي بن

الحسين، بل استمرت تونس في تقديم الهدايا للجزائر بنفس الوتيرة وفي بعض الأحيان تفوق سابقتهما في الحجم والقيمة، ويبدو لنا ذلك جليا في الهدية التي بعث بها الباي علي إلى باي قسنطينة في شوال ماي 1176هـ/1763م ومقدارها 7083 ريالا⁶⁵، كما أنه في سنة 1178هـ/1764م أرسل الباي علي إلى الجزائر حمولتين من الزيت مقدار كل واحدة منها 2000 مطر⁶⁶ زيت وكذلك في أفريل 1178هـ/1765م قدم هدية لإبراهيم أخ علي بوصب تعادل قيمتها 7540 ريالا، ولإعطاء صورة واضحة عن حجم تلك الهدايا والإحسانات والتعويضات التي وصلت إلى الجزائر قادمة من بايات تونس في الفترة محل الدراسة، نذكر على سبيل المثال ما قد أخرج به الباي علي طيلة السنوات السبع الأولى من حكمه، وهو ما بلغت قيمته 750.000 ريال وهذا باستثناء قيمة الزيت والفواكه⁶⁷.

تؤكد لنا الكثير من الوثائق الأرشيفية المؤرخة في فترات زمنية متعاقبة استمرارية الحكام التونسيين في البعث بالهدايا إلى حكام الجزائر وتوزيع الإحسانات على موظفيها؛ ففي سنة 1181هـ/1768م أرسل الباي علي بهدية احتوت تلك الهدية 49 دزينة شاشية و34 برنوسا و77 مطر زيت⁶⁸ وزعت على رجال السلطة وكبار الموظفين، وحتى الموظفين الصغار لم يستثنوا من تلك الهدية، ومثل تلك الهدية مع الاختلاف في الكمية بعث بها باي تونس بصحبة حسونة بولكباشي⁶⁹ في 29 ذي الحجة 1182هـ/6 ماي 1769م (احتوت على 87 مطر زيت، و42 دزينة شاشية، و30 برنوسا 66)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن باي قسنطينة كان هو أكبر المستفيدين من تلك الهدايا والإحسانات، ولعل السبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى قرب الموقع الجغرافي وسهولة التدخل في الشؤون الداخلية للإيالة التونسية ومن صور تلك الاستفادة نذكر على سبيل المثال وليس حصرا؛ ففي سنة 1187هـ/1773م بعث الباي علي لباي قسنطينة هدية تكونت من: سرج، ومخزومة، وبرنوسين من الحرير، و20 برنوسا جريديا، و40 سفساريا جريديا، وثلاث لمبات، زيت، وخاتم فضة⁷⁰ وهدية أخرى كانت من نصيب صالح باي قسنطينة (1771-1791م) وذلك في سنة 1192هـ/1778م تتكون من: 40 سفساريا، و20 برنوسا، و400 ذراع كمخة⁷¹ و400 ذراع ملف معهود⁷². لم تكن تلك الهدايا والإحسانات مقتصرة على داي الجزائر وباي قسنطينة فقط، بل تعدت إلى شخصيات أخرى دينية وقبلية، على غرار ما نالته قبيلة الحنانشة من هدايا واحسانات⁷³

فمثلا ما ناله أشخاص من حنانشة الشيخ بوحفص سنة 1191هـ/1778م وهم بن بادي، وعمار بن حسين، وعبد الكريم، وبوقرة بن مراح لكل منهم 10 ريالات، و 326 حمل تمر، منها 300 حمل عادت إلى الشيخ بوحفص شيخ الحنانشة، و16 حملا عادت إلى الشيخ المذكور و10 أحمال عادت إلى الشيخ بن بوزيان، مع 68 ريالاً حق 17 مطر زيت قفصي و38 ريال بحق 7 قناطر صابون⁷⁴، ونفس تلك الإحسانات كان يتلقاها الجزائريون لدى عودتهم من الحج مثل: تلك المؤونة التي خصصت لثلاثة عشر نفرا قادمين من الحج ومتوجهين إلى الجزائر في 27 رجب 1193هـ/10 أوت 1779م وشملت: قلة سمن، 5 قناطر بشماط⁷⁵، و12 صاع زيت، نصف قنطار زيتون، مطر زيت، ومثله خل، زوج كباش، ريالين خضرة، 4 أواق فلفل، 10 شمعات، نصف أوقية زعفران وحملين بياض⁷⁶. كما يصف لنا ابن أبي الضياف غلظة بعض الموفدين ومرافقيهم في تعاملاتهم مع البايع ورعيته حتى فقد البايع لذة الملك وتجرعت رعيته المرارة⁷⁷.

لا يمكننا إغفال ذكر تلك الهدايا التي كان يقدمها حكام تونس لوفود ومراكب الجزائريين المارين بتونس في طريقهم إلى إسطنبول أو عودتهم منها، فمن صور ذلك ما صرفه البايع علي لإبراهيم شاوش قبطان باشا وعلي شاوش المبحرين من الجزائر باتجاه إسطنبول: 12 رطل لحم، 205 رطل أرز، رطلين سمن، أوقية فلفل، زعفران، شمعة، 1.5 رطل عسل، ومثله زبيب، و4 أواق قلب اللوز، ومثله نشا، وطيرين دجاج، وزوج فروخ حمام، ونصف صاع خل، ونصف رطل جبن، و5 خراب خضر⁷⁸، ومن أمثلة ذلك أيضا ما كان تزود به السفن الجزائرية المارة بميناء حلق الواد في شكل مؤونة نذكر: المؤونة التي عينت لمركب به 24 نفرا ترك ومعهم قبطان باشا الجزائر قدمت إلى حلق الوادي متجهة إلى الجزائر في جمادى الأولى 1178هـ/27 أكتوبر-25 نوفمبر 1764م، تكونت من: 40 قنطار بشماط، 8 أمطار زيت، 4 قلال سمن، قلة زبدة، 3 قناطر زيتون، قنطار أرز، رأسين بقر، 8 كباش، 4 حمول خضر، 4 حمول رمان⁷⁹ وأضيفت لهم مؤونة أخرى بعد أن أجبرتهم عاصفة بحرية على العودة، تشكلت هذه المؤونة من: 20 قنطار بشماط، مطرين زيت، قلة سمن، قنطار زيتون، مطر خل⁸⁰، ومؤونة أخرى قدمت لبحار جزائري أتى إلى ميناء حلق الوادي في 21 ربيع الثاني 1178هـ/16 ديسمبر 1764م متألفة من: 30 قنطار بشماط، خمسة أمطار زيت،

خمسة أمطار خل، قنطارين زيتون، قلتين سمن، رأسين بقر، حمولتين رمان، حمولتين خضر، 5 حمول بياض.⁸¹

2- مظاهر النفوذ الاقتصادي الجزائري من خلال ممارسات الوكلاء التجاريين الجزائريين في إيالة تونس:

1-2- مكانة الوكيل الجزائري في إيالة تونس: إن تدخل الجزائر المستمر في الشؤون السياسية الداخلية للإيالة التونسية هو من فوض لها بضرورة إيجاد هذا المنصب داخلها، ليسهر على خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويسلم له من طرف الحكومة وثيقة بمثابة توكيل رسمي، يذكر فيه تفاصيل الصلاحيات الموكلة إليه وتعتبر تلك الوثيقة بمثابة اعتماد رسمي للوكيل لدى سلطات البلد الموجود فيه.⁸² لم يتعد باي تونس كونه شبه ملك فالذي كان متوليا لزام الأمور في الإيالة التونسية على الحقيقة هو داي الجزائر وعليه فإن وكيل الجزائر ووكيل قسنطينة وحتى البحارة منهم كانوا يحظون باحترام وإجلال حكام تونس⁸³، لذا كانت التجاوزات الخطيرة التي كانوا يقومون بها تمر دون حساب، ثم إن كل من أراد التخلي عن مبادئه ليجمع الثروة فما عليه سوى تقديم رشوة لكبار بلاط الجزائر ليجعلوا منه وكيلاً في تونس بأيسر السبل.⁸⁴ تجدر الإشارة هنا إلى أن الوكيل الذي يختاره حاكم الجزائر يعيش في قلق دائم؛ فهو يرى أن مصيره معلق بمصير الداي الذي عينه في هذا المنصب، وهذا لكون أن ظاهرة الاغتيالات السياسية والعسكرية كانت متأصلة في البلاط الجزائري، وهذا ما كان يشغل وكلاء الجزائر ويدفعهم لجمع أكبر قدر من المال قبل أن يطرأ أي طارئ قد يتسبب في عزلهم، وإن صح القول فإن ارتباط القائمين بأعمال الجزائر في الإيالة التونسية يرتبطون بشخص الحاكم أكثر من ارتباطهم بسيادة الدولة.⁸⁵

أما فيما يتعلق بالمنصب في حد ذاته فبالرغم من كونه في ظاهر الأمر كان منصبا دبلوماسيا دون شك⁸⁶ وهذا على اعتبار أن مهمة هؤلاء الممثلان ونقصد بهم وكيل داي الجزائر ووكيل باي قسنطينة كانت تقوم على الإشراف وتسيير شؤون الجزائر في مختلف الميادين خاصة السياسية والاقتصادية منها في تونس، إلا أن واقع الحال كان مغايرا تماما فهم كانوا بمثابة العين الساهرة التي ترصد لهم تحركات الباي التونسي وهذا حفاظا على

نفوذها ومكانتها داخل الإيالة. ويتجلى النفوذ الاقتصادي لدايات الجزائر في الإيالة التونسية كذلك في كون هذا المنصب محظور عليهم في الجزائر ومن غير المقبول وجود وكيل لباي تونس في الجزائر، وحجة داي الجزائر في عدم وجود هذا المنصب عنده في اعتبار أنفسهم أصحاب الحق في تولي البايات الحسينيين لعرش تونس وهذا ما أعطى لهم الحق في فرض وكلائهم في البلاط التونسي وإدراج ذلك في العديد من المعاهدات التي كانت تنتهي عليها حروب الإيالاتين مثل ما سنبرزه في النقاط التالية:

1. الإعفاء لسلع الوكلاء الخاصة من دفع رسوم نقلها على متن السفن الجزائرية.
2. حصول الوكيل على نسبة عادة ما تكون 10 % من عوائد بيع البضائع والسلع الجزائرية كالغنائم التي يفتنمها البحارة الجزائريين في طريقهم.⁸⁷
3. يتلقون شهريا مؤونة من عند الباي التونسي سواء لوكيل الداى الجزائري أو لوكيل باي قسنطينة، وهذا ما رصدناه في البيان الخارج من مصروف الإيالة التونسية، وتتكون المؤونة من جميع الضروريات والكماليات، ومثال ذلك فقد ذكر في الوثيقة رقم 64 بيان به مجموع المؤونة التي خرجت لوكيل قسنطينة وبها 26 رطل لحم، و 4 أرطال سمن، ورطلين ونصف أرز، وغيرها من المواد.⁸⁸

2-2- من مظاهر التسلط الجزائري في الأسواق التونسية: لم يقتصر النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس على الضريبة السنوية التي كانت تدفعها هذه الأخيرة لداى الجزائر فحسب بل امتد هذا النفوذ إلى أسواقها التجارية، ويتجلى لنا ذلك من خلال ممارسات التجار والوكلاء التجاريون التعسفية في معاملاتهم التجارية مع نظرائهم التونسيين؛ إذ كانوا يجبرونهم على تسلم كميات هائلة من البضائع الجزائرية لتسويقها وبيعها بأسعار يتم تحديدها مسبقا من طرف داي الجزائر وباي قسنطينة خاصة فيما يتعلق بتجارة الماشية، والتي كان حكام الجزائر يفرضونها على تجار تونس بأعداد هائلة وبصورة مستمرة وذلك عن طريق وكلائهم في الإيالة التونسية ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى إجبارية بيع الأنعام الجزائرية قبل أن تباع مثيلاتها التونسية، ولإعطاء صورة واضحة لتلك الهيمنة التجارية التي كان يمارسها وكلاء وتجار الجزائر في البلاد التونسية تنفيذاً لرغبات حكامهم في الجزائر وقسنطينة، نورد ذكر بعض التقييدات التي تضمنتها الكثير من الوثائق الأرشيفية

التي تحتفظ بها مراكز الأرشيف التونسية، ومن ذلك نذكر ما أحضره الحاج علي التركي من الغرب (الجزائر وقسنطينة) سنة 1171هـ/1756م من أبقار يصل مجموعها 1475 رأس يصل سعر الواحد منها إلى 12 ريال كما قام الحاج محمد الصفاقسي في نفس السنة بجلب 1129 بقرة بيعت الواحدة منها بسعر 9 ريال، وكذلك ساق السمار التركي في السنة ذاتها قطيع من 469 بقرة بيعت هي الأخرى بسعر 12,5 على الرأس الواحد منها⁸⁹، وأيضا في سنة 1173هـ/1758م رصدت لنا وثيقة أرشيفية عدد الأبقار التي تم توريدها من الجزائر إلى تونس وعددها 203 رأس بقر فضلا عن ذكر ثمنها والبالغ 2676 ريال⁹⁰، كما تثبت لنا وثيقة أخرى جلب علي فريخ وكيل الجزائر بتونس في سنة 1173هـ/1759م أعداد من الأبقار عددها 1488 رأس بقر، والتي وزعها على وجهاء وأعيان الإيالة التونسية ليقوموا بدورهم ببيعها بطريقتهم الخاصة في المناطق والأوطان الخاضعة لسيطرتهم⁹¹، أما في سنة 1178هـ/1764م فقد أحضر علي فريخ ما مجموعه 1469 بقرة ووزعها على مجموعة من الأشخاص بأعداد متفاوتة وذلك لبيعها في منطقة الساحل كما أحضر في السنة الموالية ما مقداره 1969 بقرة⁹².

توالى السنوات لتتوالى معها صادرات الجزائر من قطعان الأبقار نحو تونس بشكل تصاعدي يصل في بعض السنوات إلى الضعف، وذلك ما تؤكدته وثائق أخرى حتى أصبح تسويق هذا الصنف أشبه بالظاهرة والفضل في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى نشاط الوكلاء الذين ساهموا في تنشيط حركية التجارة بين الإيالتين وخاصة فيما يتعلق بالمواشي⁹³ وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الأعداد الكبيرة من البقر التي كانت ترسلها الجزائر إلى تونس والمقدرة بالآلاف كانت تجعل من توزيعها في المجال الجغرافي التونسي أمرا صعبا للغاية، رغم كل ذلك لم يبد بايات تونس ممانعة في استقبال هذه الأعداد الكبيرة من البقر والأنعام التي كانت ترسل لهم من الجزائر ومن بايلك قسنطينة بهدف بيعها في أسواقهم⁹⁴، ولم تكن الأبقار هي الماشية الوحيدة المفروضة على إيالة تونس فحتى الأغنام والإبل هي الأخرى كانت من الصادرات الجزائرية التي كانت تونس مجبرة على تسلمها وتصريفها في أسواقها وهذا ما تؤكدته مجموعة من الوثائق المؤرخة في سنة 1179هـ/1766م وذلك بأن وكيل باي قسنطينة "مسعود بن زكري" قد أحضر إلى تونس بجانب رؤوس البقر قطعان من الغنم يقدر عددها

ب2700 شاة إضافة إلى 4 من رؤوس الإبل⁹⁵، كما نجد كذلك في سنة 1193هـ/1773م أعداد أخرى من الإبل التي وصلت إلى تونس والتي بعثها باي قسنطينة وبيعت على يد القايد حسونة بن قنبر⁹⁶؛ فالملحظ أن عدد الماشية والإبل المرسله هو ما جعلها تحتل المرتبة الثانية على الأقل مقارنة بماشية البقر.

لم يتوقف النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس عند نوع الصادرات أو عددها وكميتها بل تجاوزه إلى السعر وطريقة البيع وحتى إلزام الطرف التونسي على دفع تعويضات عن الماشية والقطعان التي كانت تسرق أو تموت في الأراضي التونسية وهو ما نجده عند ابن أبي الضياف حين قال: "...أن صاحب الجزائر أو قسنطينة يشتري الأنعام ويبعثها إلى البيع بتونس بثمن يلوح بالإشارة إليه، فتعطل أهل البلاد عن بيع أنعامهم حتى يباع ما يأتي من الجزائر أو قسنطينة، والذي يموت من تلك الأنعام في الطريق والذي في أغلب الأحيان تدعي رعاته أنه سرق منهم في أرض تونس، فيزداد ثمنه على الثمن المطلوب".⁹⁷ ومن الصور التي توضح لنا مسارعة بايات تونس إلى تعويض الضائع من أنعام الجزائر في أراضيها هو ما وقع في سنة 1171هـ/1756م؛ حيث تم دفع مبلغا ماليا قدره 10161 ريال للحاج محمد القسنطيني الوكيل ثمنا للبقر، ودفع للشيخ إبراهيم بن بوعزيز مبلغ ما مقداره 198 ريال كتعويض عن البقر الذي ضاع⁹⁸، وما يدفع باي تونس إلى دفع مثل هذه التعويضات هو الحيلولة دون الدخول في مناوشات مع باي قسنطينة أو داي الجزائر، وإلى جانب قبول الباي التونسي لكل تلك الكميات من المواشي وكذا تعويض ما يفقد منها في المجال الترابي التونسي، نرى البايات الحسينيين ومن ورائهم التجار التونسيين يوافقون على استلام تلك القطعان بطريقة البيع المؤجل وهو ما يصطلح عليه (ببيع الطلوق)⁹⁹ وهذا ما نجده في عدة وثائق أرشيفية؛ حيث بيع الكثير من رؤوس البقر بتلك الطريقة (الطلوق) وبأسعار مضاعفة¹⁰⁰ تصل في كثير من الأحيان إلى 35 ريال أو تفوق، وفي حالة تعذر بيعها توزع على المشايخ والأعيان المحليين في شكل عوائد بغرض كسب ودهم¹⁰¹. وبطبيعة الحال سينعكس بيع المواشي الجزائرية بسوق تونس بهذا النمط سلبا على الخزينة التونسية فمهما كان فإن صيغة البيع العادي أفضل بكثير من المؤجل بالنسبة للشاري. وبعيدا عن تجارة الماشية الجزائرية في الأسواق التونسية، نجد منتجات أخرى كانت أيضا مفروضة على تونس من

طرف حكام الجزائر فعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر نذكر مادة الصوف التي كانت قسنطينة تسير شهريا قافلة من حوالي 300 بغل إلى مدينة تونس تحمل إليها كميات معتبرة من الصوف والجلود المدبوغة¹⁰² خاصة في عهد الباي علي باشا الذي كان يقوم بكل ذلك مرغم فعاش منغصا من مرارة الولاية في الجزائر وقسنطينة¹⁰³. ومن أجل صياغة مثال على حجم كميات الصوف الموردة من الجزائر إلى تونس تذكر عديد المصادر أنه في سنة 1177هـ/ 1764م قام وكلاء قسنطينة ببيع الصوف المرسله إليهم وبعثوا ثمنها البالغ 23999 محبوبا إلى باي قسنطينة.

تجدد الإشارة هنا إلى أن مستوى وحجم النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس لم يعرف استقرارا دائما؛ حيث نجده في بعض السنوات يتزايد بشكل ملحوظ وفي سنوات أخرى يتناقص، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الظروف المحيطة بعلاقات البلدين. الخاتمة: يُعد البحث في تاريخ العلاقات التي ربطت الإيالة الجزائرية بجارتها التونسية عموما والاقتصادية منها خاصة، أحد أهم المواضيع التاريخية التي حظيت باهتمام كبير من طرف أهل الاختصاص، وهو ذات الأمر الذي دفعنا للبحث والتنقيب في صفحات التاريخ بحثا عن أوجه النفوذ الاقتصادي في تونس خلال فترة زمنية معينة. ولقد توصلنا من خلال ما تم طرحه ومعالجته في هذا المقال إلى جملة من النتائج نورد ذكرها في النقاط التالية:

- لم يكن النفوذ الجزائري في إيالة تونس مقتصرًا على الجانب العسكري والسياسي فحسب، بل تجاوزه إلى الميدان الاقتصادي باعتبار أن جل التدخلات الجزائرية في الإيالة التونسية كان الهدف منها ماديًا بحتًا.
- لم تكن الإيالة الجزائرية تقدم الدعم العسكري للبايات الحسينيين اللاجئين إليها طلبًا للمساعدة بالمجان، بل كانت لمن يدفع أكثر ويقدم لها تنازلات أكثر.
- لقد كان دايات الجزائر يستغلون نقض التونسيين للمعاهدات المبرمة معهم لرفع سقف مطالبهم حتى أصبحت تلك التنازلات تفوق قدرة التونسيين على الوفاء بها إلا بعد مدة طويلة.
- لم يكن حكام تونس يعتقدون أن كل تلك الهدايا والإحسانات ستصبح مع مرور الوقت ضريبة مستحقة الدفع بشكل ثابت ومستمر لفائدة الجزائر.

- إن منصب الوكيل الذي كانت الجزائر تعينه ممثلاً لها في إيالة تونس؛ والذي هو منصب محظور على التونسيين في الجزائر كان يحظى بسلطة واسعة في البلاد التونسية تكاد تعادل منصب الباي فيها.

- لقد امتد النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس إلى أسواقها التي كان فيها التجار الجزائريين يمارسون تجارتهم فيها بشكل تعسفي ويظهر ذلك من خلال تحكمهم في الأسعار وطرق البيع وألوية سلعهم على سلع التونسيين فيها.

- أدى النفوذ الاقتصادي الجزائري في إيالة تونس إلى سخط وغضب الرعية التونسية على حكاهم الخاضعين لسلطة دايات الجزائر.

- تأثرت التجارة التونسية بشكل ملحوظ من الهيمنة الاقتصادية الجزائرية في الأسواق التونسية؛ حيث تسببت في تكديس السلع التونسية وتأخر بيعها خاصة ما يتعلق بقطعان الأبقار.

يبقى موضوع العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس عامة، والنشاط الاقتصادي بينهما على وجه الخصوص ميدانا خصبا يثير اهتمام وفكر الباحثين والمؤرخين، ويدفعهم دائما للبحث والتنقيب في مثل هذه المواضيع رغبة في إماطة اللثام عن مختلف الأسرار والحقائق التاريخية التي تكتنفها، خاصة مع ما تعرفه مؤخرا حركة تحقيق الوثائق الأرشيفية وسهولة الوصول إليها.

الهوامش:

- 1- صورية حصام- العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة وهران- 2012-2013م - ص 36-2- زهيرة سحابات- الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628-1830م- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس - 2019-2020م - ص 111.
- 3- دراهم من الفضة تطلق على العملة الخاصة بإيالة الجزائر وتسمى أيضا بالمزون ومن أجزائها بطاكا شيكا،
-Venture De Paradis -Tunis et Alger au XVIII siècle -Sind Bad -Paris -1983 -p287.
- 4- عمار بن خروف- العلاقات السياسية بين حكام الجزائر وتونس في القرن 18م/12هـ - دار الأمل للنشر والتوزيع- الجزائر- 2017 - ص ص 50، 51، 52-5- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص 111-6- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص 51، 52.
- 7- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص 112-8- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص 52-9- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص 113-10- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص 66، 67-11- محمد بن ميمون الجزائري- التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية- تق وتغ محمد بن عبد الكريم- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1981م- ط 2- ص 29.
- 12- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص 66، 71-13- صورية حصام - المرجع السابق- ص 55.
- 14- Venture De Paradis -Op, cit - p287.

- 15- ألفونس روسو- الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر- ترو تقي: الوافي عبد الكريم- منشورات جامعة قارونوس- ليبيا- 1992م- ط1- ص 161----16- صورية حصام- المرجع السابق- ص57.
- 17- M. Seghir Ben Youssef - Mechraa El Melki- Chronique Tunisienne (1705-1771)- Ouvrage traduit en francais par Victor Serres et Mohammed Lasram- Ed. Bouslama- Tunis- 1978 - 2 éd - p149.
- 18- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص 54.
- 19- Alfonse Rousseau- annals tunisiennes - aperçu historique sur la regence de tunis- bastide librair editeur – paris - 1864- p144.----20- M. Seghir Ben Youssef- Op- cit- p153.
- 21- صورية حصام- المرجع السابق- ص59----22- أحمد عبد الرحيم مصطفى- في أصول التاريخ العثماني- دار الشروق- 1982- ط1- ص320.
- 23- Alfonse Rousseau- Op- cit- p145.
- 24- صورية حصام - المرجع السابق- ص60.
- 25- Vayssette - Recueil des notices de la société archéologique de la province de Constantine- Tome 12- 1868- éd. Arnouler- p 299.----26 –Ibid- p299. ----27 –L.Pechot- Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830- Tome 3- Période turque- Alger- Cajosso Imprimeur-Editeur- 1914- p103.
- 28- حمدان خوجة- المرأة- تق و تع و تج: محمد العربي الزبيري- منشورات ANEP- الجزائر- دس- ص126.----29- عبد الحميد هنية - تونس العثمانية بناء الدولة و المجال- منشورات أوتار تير زمان- تونس- 2016 م - ص174.----30- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص124.----31- شوقي عبد الكريم- الاستخبارات في العصر الحديث 897 هـ / 1246 هـ / 1492 م - 1830 م - دار هومة للنشر والتوزيع- الجزائر- 2017م- ط1- ص 294. ، 295.
- 32-Armand De Flaux- Régence de Tunis au 19me - Libraire Badiste - Alger – 1865- p210.
- 33- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص124.----34- محمد الصالح العنتري- فريدة منبسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة- مرو تق و تع: يحي بو عزيز- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- دت- ص59.
- 35- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص124.----36- محمد صالح مزالي- الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها- الدار التونسية للنشر- 1969- ص25.
- 37- Alfonse Rousseau – Op- cit- p160.----38- Venture de Paradis- Op- cit- p95.
- 39- محمد الهادي الشريف- ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس- تعريب محمد الشاوش و محمد عجيبة شراس للنشر- 1985- ط2- ص86.----40- ابن أبي الضياف- إنحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس في عهد الأمان- تونس- 1963- ج3- ص152.
- 41- Arvieux chevalier- Mémoires du chevalier d'arvieux- Jean Baptiste Delphine- Paris- s.d- p60.
- 42- السايح فياللي- العلاقات السياسية الجزائرية التونسية 1800-1830م- بحث في دراسات معمقة في التاريخ الحديث- جامعة قسنطينة- 1982-1983م- ص61.----43- صورية حصام - المرجع السابق- ص83.----44- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص215.
- 45- Venture de Paradis- Op- cit- p80.
- 46- صورية حصام- المرجع السابق- ص84.----47- أ.و. ت- الدفتر 2144- ورقة 202.----48- نفسه- ورقة 177.
- 49- سكويين Sequin: عملة من الذهب ذات قيمة غير ثابتة، كانت تستعمل في الجزائر وفي الدويلات الايطالية وفي تركيا، وكانت تساوي في الجزائر في ذلك الحين دولارين (بالدولار الاسباني) للقطعة.
- 50- تولى بايلك قسنطينة منذ وفاة حسن ازرق عينو 1756م- واستمر إلى غاية سنة 1771م- ينظر: محمد صالح العنتري- المصدر السابق- ص 74، 75.----51- محمد صالح العنتري- نفسه- صص74، 75.----52- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص36.----53- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص60.----54- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص373.
- 55 - أ.و. ت- الصندوق 223- الملف 384- الوثيقة 7.----56- الدزينة Douzaine: أصل الكلمة فرنسي من العدد 12، كلمة متداولة إلى يومنا هذا.----57- أ.و. ت، الدفتر 2144، ورقة 201.
- 58- هو لباس تقليدي نسائي تونسي من الحرير أو القطن أو السندس. وهو يتمثل في قطعة كبيرة من القماش يمكنها أن تغطي كامل جسد المرأة. انظر: محمد حلوان- العلاقات بين ايلة الجزائر و اياتي تونس وليبيا 1750-1830م- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر- جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس- 2014-2015م - ص68.
- 59- أ.و. ت- الدفتر 2144- ورقة 202.----60- عملة نقدية من الذهب- ينظر: Venture de Paradis- Op- cit- p287.
- 61- أ.و. ت- الدفتر 2144- ورقة 177.----62- محمد حلوان- المرجع السابق- ص68.----63- أ.و. ت- الدفتر 94- ورقة 17.

- 64- أ.و. ت- الدفتر 2144-ورقة 28----65-نفسه- ورقة 705 .
- 66- هو نوع من أنواع المكابيل يختلف في قيمته من جهة إلى أخرى حسب قرب أو بعد منطقة الإنتاج الرئيسية للمادة الموزونة أو المكبلة، فمطر الزيت الذي يزن 20 كلف بسوسة، يتراوح وزنه بين 18 و 18.5 كلف في المنستير و صيفاقس، للمزيد انظر: الصادق بوبكر- ايلة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط مرسليليا وليفورن- مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية- الموريسكية- زغوان- 1987- صص7,6----67- أ.و. ت- الدفتر 2144- ورقة 205.
- 68- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص369----69- علي خلاصي- الجيش الجزائري في العصر الحديث- دار الحضارة- الجزائر- 2007- ط1 - ص129----70- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص380.
- 71- من بين المواد التي تدخل في صناعة الشاشية التونسية، للمزيد انظر: J. A, Peyssonne- Voyage dans la Regence de Tunis 1724-Centre de publication Universitaire- Tunis- 2003- p63.64.
- 72- أ.و. ت- الدفتر 2145- ورقة 183----73- توفيق بن زردة- "احسانات بايات تونس لجماعة الحناشنة(1170هـ/1756م - 1192هـ/1779م) من خلال الدفترين 2145 و 2144 بالارشيف التونسي"- مجلة الاداب والحضارة الإسلامية- جانفي 2017- ع20- ص10----74- أ.و. ت- الدفتر 2145- ورقة 182----75- هورغيف جاف يصنع من القمح الصلب الجزائري . وكان يقدم إلى الجند الانتشاري ، وتزن الخبزة الواحدة 10 أوقيات وتباع ب 1 صولدي، انظر: توفيق المدني- محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م)- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1986- ص176----76- أ.و. ت- الدفتر 143- ورقة 140.
- 77- عمار بن خروف- المرجع السابق- ص378----78- أ.و. ت- الدفتر 143- ورقة 64----79- أ.و. ت- الدفتر 2144- ورقة 11.
- 80- أ.و. ت- الدفتر 1046- ورقة 11----81- نفسه- ورقة 12----82- سيدي أحمد بن نعماني- "وظيفة وكيل الجزائر لدى الدولة العثمانية و بعض ايلاتها من خلال بعض وثائق الرصدين العثمانيين الموجودين في الجزائر"- مجلة الحكمة للدراسات التاريخية- جامعة الجزائر- جانفي 2013- مج1- ع1- ص199----83- حمدان خوجة- المصدر السابق- ص125.
- 84- نفسه- ص126----85- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص62----86- السايح فيلاي- المرجع السابق- ص35.
- 87- حميدة عميرواي- علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي- دار البعث- قسنطينة- 2012- ص111.
- 88-A.Dournon- Kitab Tarikh Qosantina El Hadj Ahmed El Moubarak- Alger- 1913 - R.A. N^o 57 -p280.
- 89- محمد حلوان- المرجع السابق- ص184----90- فيصل قاسم- الحركة التجارية بين موانئ بلدان المغرب خلال العهد العثماني- مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث- تخصص العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر العثمانية و دول المغرب الكبير- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة- 2013-2014م- ص93.
- 91- أ.و. ت- الدفتر 100- ورقة 37----92- محمد حلوان- المرجع السابق- ص184----93- زهيرة سحابات- المرجع السابق- ص154.
- 94- Armand De Flaux- Op-cit- p208.
- 95- محمد الحبيب عزيزي- "شبكة العلاقات البيئية: تونس وقسنطينة في العهد العثماني"- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية- مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات- تونس- ديسمبر 2012- العدد 45.46- ص221.
- 96- أ.و. ت- الدفتر 206- ورقة 9----97- حسن أميلي- النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاوي والراهب بيير دان "العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة"- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط- 2005- ط1- ص192----98- عزيز سامح التري- الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية - تر محمود علي عامر - دار النهضة المغربية للطباعة والنشر- بيروت- 1989- ط1- ص509.
- 99- هو أن يدفع التاجر جزء من ثمن السلعة، ويؤجل له الباقي بعد مدة معينة يتفق عليها أو يقسم الجزء الباقي من ثمن السلعة على عدة أقساط حيث يُزاد في ثمن تلك السلعة إذا لم تسدد في الوقت المتفق عليه. للمزيد أنظر: حبيبة محيدب- العلاقات التجارية بين يالتي الجزائر و تونس خلال القرن الثامن عشر- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة- 2015-2016- ص8----100- محمد حلوان- المرجع السابق- ص185----101- أ.و. ت- الدفتر 291- ورقة 6----102- فاطمة دري- "أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوربية في الجزائر خلال العهد العثماني وحصاناتهم"- المجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية- جامعة معسكر- جوان 2016- مج 9- ع1- ص441.
- 103- سيدي أحمد بن نعماني- المرجع السابق- ص199.